المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية – جامعة سيدي بلعباس
ISNN : 2170-0060 EISSN : 2602-523X
المجلد 17 -- العدد 01 -- جوان 2025 ص 372 - 391

المقاولة النسائية في الجزائر بين إكراهات الواقع السوسيو- ثقافي والمكابح الاقتصادية.

Women's entrepreneurship in Algeria between the constraints of socio-cultural reality and economic obstacles.

مفتاح بن هدية - أستاذ محاضر -أ - (Meftah_benhedia@yahoo.fr)	علم الاجتماع: إدارة الموارد البشرية	جامعة محمد لمين دباغين سطيف02/الجزائر
هيشور محمد لمين - أستاذ التعليم العالي mohamedlamine.haichour@univ-tiaret.dz	علم الاجتماع: إدارة الموارد البشرية	جامعة ابن خلدون تيارت/الجزائر

DOI :

الإرسال: 2025/04/02 **القبول**: 2025/06/12 **النشر**: 2025/06/19

ملخص:

جاءت هذه الورقة البحثية كمحاولة لمعالجة موضوعًا مهمًا ومطروحاً في النقاش السياسي والأكاديمي، يتجلى ذلك في حقل المقاولة النسائية الموسومة بـ : المقاولة النسائية في الجزائر بين إكراهات الواقع السوسيو- ثقافي والمكابح الاقتصادية، مستهدفين طرح سؤال إشكالي وبحثي يذهب إلى تشخيص الإطار السوسيوثقافي للمجتمع الجزائري الذي يعيق نماء المقاولة النسائية، و تسعى الورقة العلمية الراهنة إلى مكاشفة المعيقات الاقتصادية التي توضح للقارئ البيئة المادية الوظيفية الدالة، محاولين إثراء هذا العمل بالتعريج على أهم المحطات ذات العلاقة بالمقاولة النسوية خاصة في سياق واقع البيئة الجزائرية الثقافية و الاجتماعية و الأسرية، وكذا ابراز جوانب تتعلق بالعامل الاقتصادي و الإداري كإطار للممارسة و العمل ،في هذا تم تدعيم العمل البحثي بالعديد من الأرقام و الإحصائيات الرسمية ،حتى تستحق الدراسة القراءة و الاهتمام من طرف المهتمين بالبحث العلمي، ولتحقيق الأهداف المسطرة تم الارتكاز على جملة من الدراسات العلمية التي تلخص حجم الوضع القائم، وفي آخر الدراسة قمنا باقتراح توصيات مفيدة دون شك تكون تبصرة للمسؤولين و كل من له علاقة بمثل هذه الدراسات مثبتين في ذيل الورقة مجموعة من المراجع و المصادر .

الكلمات المفتاحية: المقاولة النسائية ؛ البيئة الاجتماعية والثقافية؛ المكابح الاقتصادية.

Abstract:

This research paper aims to address an important and widely discussed topic in both political and academic circles: women entrepreneurship in Algeria, between socio-cultural constraints and economic barriers. The research seeks to pose a central question that analyzes the socio-cultural framework of Algerian society, which

hinders the growth of women entrepreneurship. Additionally, the paper highlights the economic obstacles that shape the material and functional environment of women entrepreneurs. The study also touches upon key aspects related to women entrepreneurship, particularly in the context of Algeria's cultural, social, and familial environment, as well as economic and administrative factors that influence the practice and work environment. This research is enriched with relevant statistics and official data to provide a deeper understanding of the subject matter. In order to achieve the outlined objectives, the study is based on various scientific studies and literature that summarize the current situation. In conclusion, the paper provides useful recommendations that will undoubtedly serve as valuable insights for policymakers and anyone involved in such studies

Keywords: Women's entrepreneurship; socio-cultural environment; economic barriers

مقدمة:

اقتضت الحاجة إلى تأسيس المقاولة النسوية التي أضحت بمرور الزمن محركًا رئيسيًا، للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع أنحاء العالم، حيث تساهم في النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل وتمكين المرأة اجتماعيًا، فضلا عن ذلك يُعد إدماج المرأة وتحسين ظروفها على الصعيد العالمي من ضمن الأهداف السبعة عشر لبرنامج الأمم المتحدة؛ حيث نجد هدف تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات في كل مكان هو الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة، كما جذب الوضع الاقتصادي للمرأة في العقود الأخيرة اهتمام المنظمات الدولية والحكومات والمنظمات النسوية، التي عملت على تنفيذ مبادرات مختلفة تهدف إلى الحد من فقر المرأة وتعزيز تمكينها اقتصادياً (Bekaddour Aicha, 2021, p. 700)، بذلك باتت المقاولة النسوية معترف بها راهنياً في جميع الدول، فلا يمكن أن يكون هناك تنمية دون مشاركة المرأة، كما ينبغي أن تكون المرأة في قلب أي منظور للتنمية الاقتصادية.

إن المتتبع للسيرورة التاريخانية يستكشف أن هناك اهتمام متزايد بأبحاث ودراسات حول المقاولة النسوية بسبب الظروف الاجتماعية والثقافية المتغيرة في السوق العالمية، وعلى الرغم من بروز هذا الاتجاه لا يزال هناك نقص في الفهم حول الدور الذي تلعبه المقاولات النسوية. (joana, 2019, p. 635)

فمنذ ثمانينيات القرن العشرين، شهدت معدلات المقاولات النسائية اتجاهاً تصاعدياً في جميع أنحاء العالم، وخاصة في البلدان المتقدمة مثل: الولايات المتحدة وكندا وأستراليا

وفنلندا، فالاهتمام الذي يبديه الباحثون بالقضايا المتعلقة بمقاولة الأعمال النسائية هو مجال حديث نسبيا، وهذا الاهتمام شهد بعض النمو والتطور منذ نهاية الثمانينيات، مُبَرَرُ بالدور الذي يلعبه هذا النوع من المؤسسات في تطوير الاقتصاد العالمي، وعلاوة على ذلك فإن الجملة المهمة للغاية التي كتبها **Wiene** "النساء يُغَيرن وجه الأعمال الحديثة" تُلخص بشكل جيد هذا التصور الجديد للمكان الحالي للمرأة في تطوير مقاولة الأعمال، وفي الواقع يركز جزء كبير من الأدبيات المعاصرة المتناولة لموضوع مقاولة الأعمال بشكل وثيق على المؤسسات المملوكة للنساء.

وبعد عقد من الزمن وبالضبط في عام 1990، أصبحت مقاولة الأعمال لدى النساء مصدر قلق عالمي حيث أدركت المنظمة الدولية للعمل أهمية تعزيز مقاولة الأعمال لدى النساء في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، وبالتالي طرح منهج التنمية المستدامة العالمية في الاعتبار جميع العلاقات الاجتماعية بين الجنسين في كل المجتمعات، وبشكل أكثر تحديدًا العلاقات بين الرجال والنساء، وتحويلها نحو علاقات أكثر مساواة بهدف التنمية البشرية المستدامة، ويُركز هذا التحليل من حيث العلاقات الاجتماعية على مسألة السلطة (القوة المادية والمعنوية) التي تعمل على وضع المرأة في المجتمع في مرتبة مواتية، و يتعلق الأمر بضمان مشاركة أفضل للمرأة في الاقتصاد.

ومن خلال اللجوء إلى الإحصائيات، فإن معدل المقاولة النسوية في الجزائر لا يساوي عدد رواد الأعمال من الرجال وإجمالي عدد السكان الإناث، وحسب إحصائيات المركز الوطني للسجل التجاري لسنة 2021، بلغ عدد النساء المسجلات كأشخاص طبيعيين 154.662 من إجمالي 1.928.567 تسجيلا أي بنسبة 8%، في حين بلغ عدد النساء المسجلات كأشخاص اعتباريين 13.894 من إجمالي 212.432، أي بنسبة 6.5%. (Wahiba, 2023, p. 16)

كما تُمثل سيدات الأعمال حصة كبيرة من سوق العمل النسائية، فقد بلغت نسبتهن 18.8% وفقًا للديوان الوطني للإحصاء في عام 2019، ورغم هذه البيانات المثيرة للاهتمام حول واقع النوع الاجتماعي على نطاق محلي/عالمي، فإن الظاهرة نفسها لا تزال غير مفهومة بشكل جيد في الجزائر، وهو الأمر الذي حفزنا على هذه المغامرة العلمية، ويؤكد الباحث غياث هذا القول؛ حيث يعتقد أن مقاولة الأعمال لم تتم دراستها بشكل كاف في الجزائر، ويمكننا أيضًا أن نقول إن هذا الموضوع لم يتم استكشافه عمليًا إلا بشكل ضئيل من قبل

الأكاديميين والباحثين الجزائريين، والإحصائيات المتعلقة بهذه الفئة(النساء) من رواد الأعمال ليست دقيقة للغاية، عطفا على ذلك، لا تعتمد التحليلات المتخصصة دائمًا على نفس نوع البيانات، ويمكن أن تتوصل إلى استنتاجات متناقضة تمامًا دون تحديد طبيعة البيانات المستخدمة، وهذا يفسر جزئيا الصعوبات التي واجهتنا أثناء بحثنا. (Fatima, 2016, p. 219)

كل هذه الاختلافات تدفعنا إلى النظر عن كثب في مسألة العوامل السوسيو- ثقافية والمكابح الاقتصادية التي تعيق تطور المقاولة النسائية في الجزائر ، خصوصا في ظل الغياب شبه الكامل للإحصائيات التي تتضمن البعد الجنساني في عالم المقاولة، كما أن البيانات الرسمية حول عدد المقاولات النسائية وسيدات الأعمال نادرة وغير دقيقة، باستثناء بعض المقالات الصحفية التي أجمعت على أن العدد في الجزائر قليل جدا، ومن ثم، فمن الصعب للغاية الحصول على إحصاءات دقيقة بما فيه الكفاية فيما يتصل بالعدد الدقيق لنساء التي تمتلك المقاولة .

1. مشكلة البحث:

أضحى البحث في مجال المقاولة النسائية الآن بمثابة تخصص فريد من نوعه في مجال مقاولة الأعمال، فقد تزايدت الكتابات الأكاديمية النظرية والمنهجية، والدراسات البحثية التجريبية حول هذا الموضوع تدريجيًا منذ نهاية ثمانينيات القرن العشرين، باعتباره قيمة رصينة مضافة للمجتمع، فمنطقيًا أن المرأة مُحرك فّعال للعديد من المشاريع والاستراتيجيات الوطنية و العالمية، وشريك موثوق ودائم، ولهذا يكون وجودها أساسي في دفع عجلة المقاولاتية كأحد الأعمال الحديثة خاصة بعد تقمصها أدوارا أثبتت فيها أهليتها.

وتجذب مقاولة الأعمال النسائية في الوقت الحالي العديد من الباحثين الذين يحاولون فهم هذا الظهور في جميع أنحاء العالم، وتوصل البعض منهم إلى أن دراسة المقاولة النسوية لا بد أن توضع في سياقها الأصلي، وبمعنى آخر، دراسة مكانة المرأة المقاولة في السياق الاجتماعي والثقافي لبلدها. علاوة على ذلك، فإن الأبحاث حول المقاولة النسوية واسعة النطاق في البلدان المتقدمة، إلا أنه لا يتم سوى القليل في هذا المجال في الاقتصادات غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والاقتصادات النامية. (Robert D, 2004, p. 114)

ووفقا لمنظمة العمل الدولية، تدير النساء ثلث شركات الاقتصاد الرسمي في جميع أنحاء العالم، ومع ذلك، فإن غالبية الشركات العاملة في البلدان النامية هي شركات صغيرة للغاية ذات إمكانات نمو محدودة، وعلى الرغم من ازدهار المقاولة لدى النساء حسب تقرير المرصد العالمي لريادة الأعمال، فإن ضعف تمثيل النساء في الشركات كما المؤسسات، بجميع أحجامها مجتمعة لا يزال ضعيفا بل ومؤسفا للغاية، وأكثر من ذلك، يذهب Attila Bruni et al إلى أن الخطابات حول مقاولات الأعمال هي ممارسات لغوية تعكس تأثيرات الحقيقة، ويزعم أن الدراسات الاجتماعية لمقاولات الأعمال تميل إلى إعادة إنتاج عقلية المقاولة الذكورية التي تجعل الذكورة المهيمنة غير مرئية، إنهم يصورون المقاولات النسائية على أنها "الآخر"، ويدعمون التوقعات الاجتماعية لاختلافها، وبالتالي إعادة إنتاج تجربة الذكور ضمناً كقيمة معيارية مفضلة.(2004, p. 222)

أما الجزائر تتوالى الخطابات التي تشجع إنشاء المقاولات من خلال الإصلاحات والقوانين، ويتم وضع تسهيلات مالية لتشجيع الاستثمار والتي من شأنها أن تساعد على خلق طبقة من رجال الأعمال القادرين على خلق الثروة والتشغيل، وفي الواقع أن هذه التدابير الاصلاحية تشكل مسألة علاج وقائي اجتماعي أكثر منها سياسة تشغيل حقيقية، ونجد في هذا السياق أيضًا المقاولة النسائية التي تظل في الجزائر متواضعة إلى حد كبير، ويظل عدد رائدات الأعمال ضئيلًا في البلاد، مع العلم أن عددًا كبيرًا من رائدات الأعمال يعملن في القطاع غير الرسمي، وظلت مقاولة الأعمال حكراً على الرجال، ورغم أن رأس المال البشري المتمثل في السكان الإناث يظل ثروة غير مستغلة بشكل كاف، فإننا لم نشهد ظهور مقاولة الأعمال النسائية إلا خلال العقدين الأخيرين وهو أمر مؤسف للغاية.

وتشير الإحصائيات التي ينشرها المكتب الوطني للإحصاء إلى وجود فجوة كبيرة بين الجنسين في عالم المقاولة في الجزائر، وأن الفوارق بين الجنسين هي من بين أكثر أشكال عدم المساواة تجذرًا في جميع أنحاء العالم (Kaci Amina & Kaci, 2023, p. 133) ، وبحسب هذه الأرقام فإن عدد النساء المقاولات أو العاملات لحسابهن الخاص يبلغ 388 ألف امرأة، وهو معدل منخفض نسبيا مقارنة بنظرائهن من الرجال الذين يبلغ عددهم(03 ملايين و85 ألف رجل)حسب إحصائيات المكتب الوطني للإحصاء عام 2019، ووفقًا لـ CNRC في عام 2019 فإن عدد النساء بلغ عدد التجار المسجلين في السجل التجاري 156,657 حتى نهاية فبراير 2019 منهم 144,470 فرد و12,187 كيان قانوني Kaci Amina)

(Kaci, 2023, p. 133 &)، وحسب مؤشر ماستر كارد للمقاولة النسائية (MIWE)، تحتل الجزائر عام 2019 المرتبة 54، بنسبة 7.3% من إجمالي عدد الشركات المملوكة لسيدات الأعمال الجزائريات، وهي نسبة منخفضة نسبيا مقارنة بمعدل جيرانها المغربيات والتونسيات، وبالتالي، تجد الجزائر نفسها متذيلة في أسفل الترتيب إلى جانب بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وتأسيسًا على هذا الطرح السالف، فإنه لا يمكن لأحد أن ينكر دور مشاركة المقاولة النسوية الجزائرية في قطاع الأعمال، والتي شهدت نموا كبيرا ومتزايدا مقارنة بالعقود الزمنية السابقة، ولكنها لا تزال بعيدة عن التطلعات ؛ إذ تواجهن تلك النسوة عقبات متعددة تعيق عمليات إنشاء أعمالهن، والمشكلة لا تكمن في المرأة كفرد، وإنما مشكلة شواغلها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وبالتالي نحاول أن نرى كيف تتمكن النساء المقاولات والعاملات في قطاع الأعمال من كسر السقف الزجاجي، وإزالة حاجز النوع الاجتماعي وتحقيق تقدمهن الاجتماعي والاقتصادي، وسنحاول في هذه الدراسة العلمية الإجابة على التساؤل الرئيس الآتي:

- ✓ **فيما تتمثل إكراهات الو اقع السوسيو- ثقافي التي تواجه مقاولة الأعمال النسوية في الجز ائر؟ وكيف تتجلى المكابح الاقتصادية كعوامل تُعيق سير المقاولة النسوية؟**

2. أهمية الدراسة:

- ➢ تمثل المقاولة النسوية آلية لمحاربة البطالة ووسيلة لمواجهة المنافسة وتحقيق التنمية الاقتصادية وخلق الثروة؛
- ➢ التوجه العالمي (الانشغال الدولي) والمحلي لظاهرة المقاولة النسائية؛
- ➢ محاولة تشخيص الإطار السوسيو- ثقافي للمجتمع ومكانة المقاولة النسائية ضمنه؛
- ➢ قلة الدراسات المخصصة لمجال المقاولة النسوية في الجزائر بصفة عامة والمؤسسات الصغيرة والمصغرة التي أنشأتها المرأة الجزائرية بصفة خاصة.

3. أهداف الدراسة : ضمن الأهداف المرجوة من الورقة العلمية الراهنة نثبت النقاط التالية:

- ❖ محاولة التعرف على طبيعة السياقات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تقف ضد المقاولة النسائية .
- ❖ بناء نظرة علمية ومنهجية حول المرأة المقاولة الجزائرية.
- ❖ تقييم التفكير حول تطوير العمل النسائي في الجزائر وخاصة في مجال مقاولة الأعمال.
- ❖ إثراء المعرفة الإنسانية بموضوع المقاولة النسائية.

4. مفهوم المقاولة النسائية:

لا نهدف في هذه الورقة العلمية إلى استعراض عدد من التعريفات حول المقاولة النسائية التي حصلنا عليها من التراث العلمي السوسيولوجي والأدبيات الاقتصادية، وحسب اعتقادنا أن الجمع الرياضي لعدد غير هيّن للمفاهيم هو مجازفة أو مغامرة علمية غير محمودة العواقب من الناحية المنهجية، ولهذا السبب سنكتفي بعرض مفهوم نراه خادما للموضوع.

تُعرف المقاولة النسائية بأنها: العملية التي تقوم من خلالها النساء بتحديد وتقييم واستغلال الفرص التجارية باستخدام إبداعاتهن ومهاراتهن ومواردهن لإنشاء وتطوير الأعمال التجارية، مع التغلب على الحواجز المحددة المتعلقة بجنسهن (al & Amel, 2024, p. 222)

ونلاحظ من خلال هذا التعريف أن مقاولة الأعمال النسائية هي إنشاء وتطوير الأعمال التجارية من قبل النساء، وهي وسيلة لخلق فرص العمل ومكافحة البطالة والفقر، حيث تسعى المرأة إلى التمكين في محيط ضد التمكين الاقتصادي والاجتماعي، وبذلك تتجاوز البيئة الثقافية المُعيقة لدور المرأة في المجتمع الجزائري.

5. البيئة الاجتماعية والثقافية ومقاولة الأعمال النسائية: صدام أم وئام؟

إن مساهمة المرأة في مجال مقاولة الأعمال النسائية مرتبطة بمتطلبات وقيم مجتمعها الثقافية والتي تختلف من بلد إلى آخر ومن مجتمع لآخر، وهذا يبرر الحاجة إلى دراسة إنشاء المقاولة النسائية في سياقها المناسب، ولهذا اعتبر باحثون متخصصون في دراسة المقاولة النسائية أن السياق الاجتماعي والثقافي بمثابة حواجز بشكل عام، تُعزى حدود مشاركة المرأة في الحياة النشطة إلى بيئتها الاجتماعية والثقافية و الاقتصادية (Aicha, 2009/2010, p. 7).

و إن القيم والمعتقدات والمعايير ونظام التعليم هي بمثابة عناصر مُحفزة أو مثبطة تسمح بظهور روح المبادرة أو عدم ظهورها لدى شريحة النساء، والعناصر الثقافية حاسمة في دعم وتماسك الدافع الريادي لفئة النساء، وبالتالي تظهر المقاولة النسوية كنتيجة عكسية ومُنتج للثقافة في الوقت نفسه، ومن ثم فمن الواضح أن هذه الخصوصية تجعل دراسة المقاولة النسائية موضوعًا سياقيًا، مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بالعوامل الاجتماعية والثقافية لكل بلد.

ومع ذلك ألا يحق لنا التساؤل بطريقة منطقية وعقلانية حول أوضاع المرأة المقاولة في المجتمع الجزائري؟ فيا ترى كيف تقف العوامل الاجتماعية والثقافية بالمرصاد أمام المقاولة النسائية ؟ وهل المرأة مخلوق اجتماعي وثقافي هش إلى هذه الدرجة؟ أم أن المجتمع وثقافته أسبق من تغلغل النساء في دنيا الأعمال؟

عادة ما تفرض الصور النمطية المجتمعية والتقليدية ضغوطا على المرأة رغم التقدم المحرز في النظام القانوني والمؤسسي الجزائري، ويُجمع جميع الباحثين الذين تناولوا قضية تطور المقاولة النسائية في الجزائر على الإشارة إلى أن العوامل الطارئة (البيئة الاجتماعية والثقافية) تلعب دورًا أساسيًا في عرقلة ظهور المرأة في المجال الاقتصادي العام.

وتتطلب المقاولة النسوية من المجتمع التقليدي والذكوري الحرية بأسمى معانيها، وربما هي خط أحمرفي مجتمعنا: مثل حرية الحركة والتنقل، والسفر بمفردها، ومراقبة الأعمال بغض النظر عن الوقت أو المكان، ويتعين عليها أيضا مقابلة أشخاص لا تعرفهم بالضرورة، والتفاوض على العقود، والسفر بين عدة أماكن، والبحث عن المعلومات أينما كانت، وفي الوقت نفسه، يجب عليها أن تتخذ قراراتها بشكل مستقل لأنها الممثل الوحيد والأول لشركتها، وهذه وضعية حرجة في المخيال الاجتماعي .

وبهذه الطريقة يمكن القول أن مباشرة المرأة للأعمال الحرة في الجزائر وإنشاء مقاولة خاصة هو **ثورة** ضد مقاومة **معيارية** معينة، وكفاح ضد قيم نمطية تجعل المرأة غير قادرة على الحفاظ على مشروع عملها الفردي، أو حتى التعامل مع مجال الشؤون الاقتصادية الذي غالبًا ما يكون مخصصًا للرجل.

إننا لا نعني في هذا السياق أن يَكُنَ رائدات أعمال الجزائريات مثالًا للشجاعة والجرأة والمقاومة في سياق اجتماعي وثقافي يُعيقهُنَ، ولكن يجب أن تكون المرأة قوية بما يكفي

للتعامل مع سياقها وأن لا تنسحب، وإذا كان هذا السياق الاجتماعي والثقافي يُثبط عزيمة المرأة الجزائرية، فعليها أن تستثمر في ذاتها وتُطَوع هذا السياق الاجتماعي والثقافي في تعزيز نشاط المقاولة، إننا نتحدث هنا بطريقة مباشرة عن القدرات النفسية والفكرية والدينية التي تعطيها الحق والقدرة على القيام بمشروعها التجاري، أي أن تكون مستقلة وقادرة على القيام بمشروع فردي، وهذا الدافع من المرأة إلى عالم الأعمال الاقتصادية ليس جديدًا في الفكر الاقتصادي، إنه يعود إلى الوقت الذي كانت فيه النساء المسلمات الغنيات منخرطات في الشؤون التجارية (بدايات ظهور الإسلام).

إن هذه الذهنية الايجابية ستمكن وستسمح للمرأة لا محالة بمواجهة الظروف الاجتماعية والثقافية الحالية، والتي لا تسمح بأن تكون مستقلة تماما في تحركاتها، والواقع يثبت ببساطة أن هناك نساء يمتلكن مقاولات، وأن هناك العديد من الأمثلة لنساء في الجزائر نجحن في مشاريع تجارية.

وعمومًا، فالمجتمع الجزائري يتمتع بتركيبة مجتمعية معقدة تتعايش فيها عدة نماذج اجتماعية، فهناك مشروعان أحدهما تقليدي مستوحى من الشريعة الإسلامية، بما في ذلك ما يتعلق بالقانون الخاص على سبيل المثال، عندما يتعلق الأمر بأخلاق الناس والميراث (لا يحق للمرأة إلا نصف نصيب الرجل) ومن ناحية أخرى، هناك مشروع المجتمع الاشتراكي، وريث الاستقلال، الذي يطالب بالمساواة بين الجنسين في حقوق وواجبات كل منهما، لذلك فإن تطبيق النظام القانوني، الذي يعكس الثقافة العربية الإسلامية والخيار الاشتراكي الذي اختارته السلطات العامة في ذلك الوقت، يُنظر إليه على أنه عادل من قبل البعض وغير عادل من قبل البعض الآخر، اعتمادًا على ما إذا كان الناس يزعمون أنهم ينتمون إلى مجتمع تقليدي أم لا.

6. المعوقات التي تواجه المقاولة النسائية:

يتطلب الالتزام بعملية التطور الاقتصادي والاجتماعي تشجيع الأعمال الريادية بشكل عام والمقاولة النسائية بشكل خاص، واليوم أصبحت النساء المقاولات عاملاً أساسياً في هذا التطور، من خلال دور الشركات والمؤسسات التي أنشأتها هؤلاء السيدات، وتعتبر المرأة أحد عوامل النمو وخلق فرص العمل والابتكار والثروة، وإن المقاولة النسوية ليست مجرد ناقل للاستقرار والاستدامة بالنسبة للبلدان، بل إنها تشكل أيضا ناقلا للتنمية الاجتماعية للمجتمعات.

ويتطلب الانخراط في عملية التطور الاقتصادي والاجتماعي تشجيع الإجراءات التنظيمية للمشاريع بوجه عام، ومباشرة المرأة للأعمال الحرة بوجه خاص، وأصبحت صاحبات المشاريع الآن عاملا أساسيا في هذا التطور، ويُعترف بقدرة المرأة على تنظيم المشاريع باعتبارها أحد العوامل التي تؤدي إلى النمو وخلق فرص العمل والابتكار والثراء، فمثلا يمكن للمقاولة الاجتماعية أن تلعب دورًا حيويًا في تمكين المرأة في حياتها المهنية وبيئة العمل، وتعمل المؤسسات الاجتماعية التي تقودها النساء على دفع التغييرات الإيجابية في القضايا المجتمعية والبيئية (Zane Zeibote & Zane, 2024, p. 111) و فيما يلي نتطرق إلى الصنف الأول من المعوقات التي تواجه نشاط المرأة المقاولة خاصة في المجتمع المحلي الجزائري .

1.7. المعوقات الاجتماعية والثقافية:

تُشجع العوامل الاجتماعية المتغيرة المرأة على دخول عالم العمل، ومنذ الحرب العالمية الثانية، تزايّد نفوذ النساء في سوق العمل الغربية البورجوازية، ويُفسَّر دافعهن جزئياً بالحاجة إلى الاستقلال المالي والاكتفاء الذاتي والقيام بالأعباء الأسرية خاصة بعد الخسائر الكبيرة في الحرب العالمية الأولى والثانية في صفوف الرجال، ويُضاف إلى ذلك عدم قدرة راتب واحد على تلبية الاحتياجات المالية للعديد من أسر الطبقة المتوسطة، وارتفاع معدلات الطلاق، وزيادة عدد النساء اللواتي يعشن بمفردهن، علاوة على ذلك، تغيّرت القيم والمواقف تجاه العمل المأجور، مما شجع النساء المستقرات مالياً على السعي لتحقيق الرضا خارج المنزل، يحدث هذا في العالم الغربي المتقدم والبورجوازي ذو القيم الليبرالية.

أما في الجزائر، وحسب مقاربة **Haddad.Z** فإن الأحكام المسبقة ووزن الصورة النمطية يشكلان معيار حاسم، وبالتالي فإن المشروع الحكومي الجزائري للتنمية وتعبئة المجتمع في سبعينيات القرن الماضي استبعد النساء من خلال تخصيص الأولوية لهن في عملية العمل المنزلي (Attar Abdelhafid و Attar، 2018، صفحة 57) ومن المُفترض أن تعليم الفتيات داخل الأسرة ليس مخصصا للعمل والمبادرة، وإنما يُعدهُنَ ليصبحن زوجات وأمهات وربات بيوت صالحات في إطار المجتمع التقليدي والقيم المحافظة، ويُنظر عادة إلى الطموح في بدء

عمل تجاري آنذاك على أنه عمل غير أنثوي وانفصال صارخ عن الدور التقليدي للمرأة وقد أشار ذلك الباحث عبد الحليم بركات في مؤلفه حول المجتمع العربي.

إن النساء في المجتمع التقليدي والمحافظ ضحايا للحواجز العقلية والأحكام المسبقة التي تمنعهن من اقتحام عالم الأعمال، ولكن يمكن أن نشير إلى ملاحظة هامة بشكل خاص داخل الأسرة الجزائرية وهي أن النساء أنفسهن يميلنا إلى التقليل من شأن قدراتهن بفعل عمليات التطبيع الاجتماعي الذي مارسته مؤسسات المجتمع، كما أن العنف ضد المرأة وصل إلى مستويات مثيرة للقلق في السنوات الأخيرة، وأغلب حالات العنف تُرتكب داخل الأسرة الجزائرية، وعلى العموم يمكن حصر الصعوبات الاجتماعية في النقاط الآتية:

2.7

لصعوبات العائلية كالمسؤوليات المنزلية والعائلية:

ترتبط المرأة تقليديا بالبيت وتربية الأطفال، وعندما تُقرر الذهاب إلى بيئة العمل، يتعين عليها الموازنة بين حياتها العائلية وحياتها المهنية، ويظل هذا التوفيق بين المسار المهني والحياة الأسرية المريحة يمثل مشكلة كبيرة في ذهن المرأة، لأنه يمثل المزيد من الالتزام والمزيد من التنقل في الفضاء الحضري والريفي، علاوة على ذلك، يشكل الزواج كحدث اجتماعي نقطة تحول مهمة في الحياة المهنية للمرأة الجزائرية؛ لأن هذا الحدث السعيد في كثير من الحالات يعيق عمل المرأة؛ فالعادات الجزائرية تجبر المرأة الحصول على إذن الزوج لدخول سوق العمل أو ربما يقابل طلبها بالرفض، وإذا ما تم رفض هذا الطلب، فإن العمل من المنزل يظل حلاً ميسور يرضي الطرفين وضئيل التكلفة بالنسبة للعديد من النساء اللاتي بمجرد زواجهن، اضطررن إلى وقف أنشطتهن في مجال العمل من أجل الحفاظ على زواجهن والمكانة الاجتماعية التي يمنحها لهن الزواج.

ولا تزال الحواجز الاجتماعية والثقافية والأحكام المسبقة والعقليات تُدين المرأة وتجبرها على البقاء في حالتها الزوجية، وتجد سيدات الأعمال الجزائريات صعوبة أكبر في التوفيق بين مهامهن المنزلية وأدوارهن كرائدات أعمال وصاحبات مقاولات .

ونود أن نشير إلى ملاحظة مُهمة جدا في هذا السياق وهو أن المعارضة العائلية تتيح للمرأة دخول سوق العمل غير الرسمي (العمل من المنزل) عندما تقيّد العادات والتقاليد حرية النساء ودخولهن المباشر إلى السوق.

غير أن بعض النساء ممن حالفهن الحظ لم تتعرضن إلى مضايقات عائلية و اكراهات أسرية، وتركت لهن الحرية في الممارسة، وقد أدت هذه الممارسات إلى تغييرات عميقة في نمط حياة العدد من النساء، حيث إن الأرباح الكبيرة التي حققتها سمحت لهن بالاستيلاء على بعض الأماكن العامة التي كانت مخصصة في السابق حصرياً للرجال، وكان مفتاح ذلك هو التقدم الاجتماعي الملحوظ والتحرر النسبي من الأنظمة الأبوية القديمة، وسوف تجد آلاف النساء الجزائريات بهذا الشكل طريق التحرر في الممارسات المربحة للأعمال غير الرسمية التي تسمح لهن برفع مستوى معيشة أسرهن، وتحرير أنفسهن من الأنظمة الأبوية القديمة، وبناء أصول كبيرة(al & Merad –, 2018, p. 244)

3.7

الصعوبات المتعلقة بالشبكات الاجتماعية:

إن النساء بصفتهن فاعلات مدعوات أيضًا إلى معرفة أن مجال المقاولة يتطلب مزيجًا من الصفات والخصائص الذاتية، وأهمها الثقة بالنفس، والمثابرة، والمهارات التنظيمية، والتكيف مع التغيير، والإبداع، ومهارات التواصل والعلاقات وإنشاء شبكة اجتماعية قوية، ورابط اجتماعي يضمن سيولة الأعمال والموارد.

4.7

لصعوبات المتعلقة بصورة الريادة النسوية :

هناك احتقار مشين للمرأة يمنعها من الوصول إلى سوق العمل واعتلاء مناصب قيادية في المؤسسات، ويتجلى ذلك من خلال بعض الأفكار المسبقة والعادات والرواسب الثقافية؛ فعلى سبيل المثال، في كثير من الحالات تُحرم المرأة من حقوق الملكية والمشاركة في صنع القرار داخل الأسرة الجزائرية؛ وتؤثر المؤسسات الاجتماعية الرسمية بشكل مباشر أو غير مباشر على الدور الاقتصادي للمرأة، وتبرر ذلك ببعض التقاليد والعادات وحتى القوانين التي يمكن أن تحدد تصرفات المرأة ؛ وكل هذا يشير إلى أن رسوخ فكرة أن النساء غير قادرات على تحمل الاستثمار في المجال الاقتصادي .

5.7 مشكلة التحرش:

هذا الطابو مسكوت عنه في المجتمع الجزائري ولا يطرح تساؤلات عميقة حول مشكلة الجنس، وفي بعض الأحيان، تجد المرأة المقاولة نفسها في موقف يتطلب منها مواجهة

عقبات لا تتعلق بشكل مباشر بعملية تسيير الأعمال أو النشاط المقاولاتي، بل يُعتبر جنسها أيضًا عقبة في حد ذاته مقارنة بمن حولها، كما تنظر مؤسسات البنوك والإقراض إلى الشركات والمؤسسات المملوكة للنساء على أنها أكثر خطورة وأقل أمان، وفي كثير من الأحيان، يتم رفض طلبات الائتمان التي تتقدم بها النساء المقاولات لغير سبب مقنع، أو يتم منحها الأموال بشروط مجحفة وأقل ملائمة، وتعتبر هذه الظاهرة المعروفة باسم السقف الزجاجي الثاني، بمثابة عائق أمام إنشاء المقاولات المملوكة للنساء وبقائها ونموها، ومن بين هذه العوائق المرتبطة بالجنسين على وجه التحديد، التمييز في الوصول إلى التمويل أو عدم ثقة المستثمرين تجاه المقاولات النسوية.

6.7 المشاكل المتعلقة بالفساد :

يُقال بأن الفساد ليس له جنس ولا دين، فالبعض مغموس في هذه الظاهرة بدرجات ونسب متفاوتة، غير أن المحيّر والمثير للدهشة هو أن المجال العام للنساء لم يسلم من ظاهرة الفساد وأصبحن يُسهمن في إعادة إنتاج ثقافة الفساد، فتجدهن بارعات في الرشوة والغش في المنتج والتهرب الضريبي، وعدم دفع المستحقات وما إلى ذلك من الشوائب التي تعكر صفوى العمل النسوي .

7. المكابح الاقتصادية: ويمكن ذكرها في النقاط الآتية:

.1.8

صعوبات تتعلق باختيار قطاع النشاط:

تواجه المقاولة النسائية في الجزائر العديد من العوائق على الرغم من الإصلاحات والتدابير المختلفة المتخذة التي باشرتها السلطات، ونتيجة لذلك، يظل مناخ الأعمال صعبًا ومعقدًا للغاية، وهذا هو السبب في أن الجزائر تُصنف من حيث مؤشرات سهولة ممارسة الأعمال عام 2020 في المرتبة 157، والمرتبة 158 في دفع الضرائب والرسوم، والمرتبة 152 في إنشاء الشركات، أي أنها عملية طويلة ومكلفة تتطلب 12 إجراء، والمرتبة 165 في نقل الملكية، وأخيرا المرتبة 113 في تنفيذ العقود، ولا شك أنها مراتب متأخرة مقارنة مع باقي الدول العربية.

2.8

عوبات مالية وتمويلية :

ومن بين العوائق الأكثر شيوعاً هي صعوبة الحصول على التمويل، وهو العائق الأكبر الذي يعيق عملية إنشاء المشاريع من قبل النساء الجزائريات، وذلك بناءً على الدراسات الميدانية، (يدخل في هذا السياق نتائج معظم الدراسات الميدانية التي اعتمدنا عليها في الدراسة ومن خلال تصريحاتهم) ويمكن تبرير ذلك بالمخاطرة التي تعتبر أقل أهمية مقارنة بالطلب على القروض، في حين أن مشاريع المقاولة النسوية في بعض الأحيان لا تخاطر بالمشاريع الكبيرة التي تتطلب رأس مال معتبر.

3.8

عوبات الأعمال في القطاع الصناعي :

الآن أصبح من الواضح أن المقاولة لدى الإناث تخلق فرص العمل، وتساهم في خلق الثروة في جميع الاقتصادات، ومن الواضح أن المقاولات النسائية اليوم يساهمن في التنمية الاقتصادية من خلال خلق ليس فقط فرص العمل ولكن أيضا الثروة، بيد أن هناك قطاعات محصورة على الرجال فقط، وتبقى مشاركة النساء في القطاع الصناعي مكلف ولا يجذب اهتمامهن.

4.8

قضايا الإدارة ومناخ الأعمال:

على الرغم من الجهود التي تبذلها الدولة لتعزيز المقاولة النسوية في الجزائر وإجراءات التبسيط (من حيث الضرائب) التي تم تنفيذها منذ سنوات عديدة، إلا أن الإطار التنظيمي والمؤسسي المرتبط بمقاولة الأعمال النسائية لا يزال غير كاف وغير محفز.

5.8

كاليف إنشاء المشاريع الصغيرة:

إن عملية بدء إنشاء المقاولة التجارية عملية مُرهقة وشاقة تستغرق وقتا طويلا ومكلفًا لاعتبارات البيروقراطية المترهلة؛ وتؤدي القيود المالية والبيئية إلى عدم استقرار في مناخ الأعمال مما يعيق العمل المقاولاتي النسوي بشكل عام، من حيث اتخاذ القرار و حجم الشركة والاختيار المحدود لقطاعات النشاط، وبالتالي لا يزال إنشاء الشركات الخاصة النسوية وتشغيلها مُقيدًا للغاية، كما أن تطبيق القوانين على أرض الواقع غير مستدام ويفتقر إلى الدقة، بالنظر إلى الإمكانات البشرية والموارد المستخدمة في هذا المجال.

.8

و اقع مقاولة الأعمال النسائية في الجز ائر:

بعد الاستقلال مباشرة قررت الجزائر الارتماء في أحضان العالم الاشتراكي بدواعي إيديولوجية محضة، أين اختارت الارتكاز على القطاع العام المهيمن ذي الأجور الضخمة بالنسبة للإداريين والأجور المنخفضة للعمال التنفيذيين، وتعتبر الدولة صاحبة القرار الوحيد فيه، كما ساهمت عائدات النفط والجباية البترولية في إطالة أمد الاستقرار الاقتصادي الهش، لكن دار لقمان لم تبقى على حالها، ففي عام 1986، تأزم هذا الوضع بسبب انخفاض أسعار المحروقات، مما دفع البلاد إلى أزمة اقتصادية اتسمت بديون خارجية كبيرة، وتضخم صارخ وعجز في القطاع العام، ولكن الأهم من ذلك أنها تميزت أيضًا بارتفاع معدلات البطالة وانخفاض مستوى معيشة جزء كبير من المجتمع الجزائري نتيجة ظاهرة تسريح اليد العاملة بعد غلق مؤسسات القطاع العام .

لقد دفعت الأزمة المتعددة الأوجه في تسعينيات القرن العشرين في الجزائر بالسياسة الاقتصادية إلى منطق ليبرالي على نحو متزايد، وأطلقت الجزائر خطابات تشجيعية وانفتاحية لإنشاء المقاولات من خلال الإصلاحات والقوانين التي تسهل إنشاء الشركات، حيث وفرت المكاسب المالية غير المتوقعة في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين الوسائل اللازمة لعودة السلطة العامة إلى الساحة الاقتصادية، وتهدف استراتيجية الدولة إلى دعم الاستثمار المحلي، وخلق طبقة من رواد الأعمال القادرين على خلق الثروة وخلق فرص العمل.

بناءً على هذا المنطق تم تحيين و تعديل القوانين ووضع آليات جديدة لدعم مقاولة الأعمال خاصة فئة النساء من أجل تلبية طموحات النساء العاطلات عن العمل دون إهمال فئة ذوي الهمم (الاحتياجات الخاصة)، وبالمقابل تظل الجزائر متأخرة كثيرا عن بقية العالم في ما يتعلق بالنشاط المقاولاتي بشكل عام والمقاولة النسوية بشكل خاص، إن معدل نشاط المرأة في الجزائر هو من الأدنى في العالم، كما أن معدل البطالة بين النساء مرتفع للغاية، وخاصة بين الخريجين الجامعيات، ومع معدل نشاط نسائي يبلغ **14.7%** ونسبة النساء في السكان النشطين لا تتجاوز **17%**، فإن الجزائر تأتي ضمن البلدان الأربعة ذات أدنى مشاركة اقتصادية للمرأة في العالم (مع العراق وسوريا وفلسطين). (Himrane, 2017, p. 10)

ففي بداية الألفية الجديدة، شهدت الجزائر تطورًا في المقاولة النسائية، وهو التطور الذي تفاقم بفعل التغيّرات في الخصائص المتعلقة بالمرأة: انخفاض معدلات الخصوبة، وتحسين فرص الحصول على التعليم للفتيات، والتنمية الاقتصادية للمرأة، والحد من عدم المساواة بين الجنسين، ويتبين بشكل متزايد دور المقاولة النسائية في مكافحة البطالة وخلق الثروة، وقد أحرزت تقدماً جيداً في البلدان المتقدمة خلال العقود القليلة الماضية، ولكنها لا تزال في بداية مرحلة ظهورها في البلدان النامية مثل الجزائر، كما لا يمكن لأحد أن يتجاهل أو يقلل من الجهود التي تبذلها الدولة الجزائرية تجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي مكنت النساء الشابات من الاستفادة بشكل أكبر من موارد مالية كبيرة في إطار آليات مختلفة.

وحسب معطيات الديوان الوطني للإحصاء، يبلغ معدل البطالة بين النساء حوالي **20%** في المتوسط، أما بالنسبة للخريجات، فإن المعدلات المتداولة أكثر إثارة للشفقة: فهي تبلغ حوالي **35%**، وتصل إلى **40%** في بعض المناطق، وفي الوقت نفسه، لم يتجاوز المعدل الإجمالي للنشاط الاقتصادي للمرأة **18%** في عام 2015، وفيما يتعلق بالمقاولة النسائية، فإن حصة النساء المقاولات بالنسبة لعدد أصحاب العمل العام تبلغ **6%** فقط، وبحسب أرقام أخرى، يبلغ عدد سيدات الأعمال النساء نحو **22 ألف** سيدة. (Saliha)

وبالمقارنة مع مثيلاتها في البلدان العربية الأخرى كالمغرب وتونس والعديد من البلدان الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فإن المقاولة النسائية في الجزائر هي في الواقع ظاهرة ثانوية بسبب هامشيتها، ويبدو أن هذه الظاهرة قد شهدت تطوراً أكثر ملاءمة؛ إذ تشكل ثورة حقيقية في مجتمع ذي ميول محافظة، بعد أن كان يُنظر إليها على أنها تمرد اجتماعي.

وقد اتخذت الدولة الجزائرية التدابير اللازمة لضمان المساواة بين المرأة والرجل أمام القانون والمساواة في الحصول على التعليم والتكوين والتشغيل، وقد تجسد تكريس التمثيلية السياسية للمرأة بالقانون العضوي الصادر في 12 يناير 2012، والذي ينص على أن "**الدولة تعمل على تعزيز الحقوق السياسية للمرأة من خلال زيادة حظوظها في الوصول إلى التمثيلية في المجالس المنتخبة**" وفيما يتعلق بالتعليم، ووفقًا لبيانات المكتب الوطني للإحصاء، فإن عدد الفتيات الناجحات في شهادة البكالوريا أكبر من عدد الأولاد،

وبحسب وزارة التعليم العالي الجزائرية، فإن **59%** من المسجلين في برامج التحضير للحصول على الشهادة الجامعية في الفترة ما بين 2006 و2010 كانوا من الفتيات، ويضمن الدستور عدم التمييز في التوظيف والمساواة في الأجر. وينص أيضًا على أحكام ضد التحرش الجنسي.

ويشير مكتب الإحصاءات الوطنية أيضًا إلى نمو قوي في عمالة الإناث، التي مثلت 5.2% من إجمالي السكان النشطين في عام 1971، في حين وصلت إلى معدل 17.4% في عام 2017، لكن رغم رغبة الدولة في إشراك المرأة في القطاع الاقتصادي من خلال الدستور والقوانين والآليات المختلفة لتشجيع المقاولة النسوية، إلا أن العديد من النساء في البلاد يعشن في بيئة محافظة تعوق تمكينهن اقتصادياً، وربما هذا ما يدفعهم في بعض الأحيان إلى تطوير الأنشطة الاقتصادية في بلديات أو أحياء أخرى غير بلديتهم التي يقيمون فيها كمحاولة منهن للتهرب من الرقابة الاجتماعية المفرطة والقيود المعيارية.

ومن الواضح أن عدد النساء المقاولات في الجزائر شهد نموا ملحوظا بفضل وجود العديد من برامج دعم مقاولة الأعمال، حيث يمكننا الاستشهاد بـ: **ANSEJ**، **CNAC**، **ANGEM** و**ANDI** وهي وكالات مسؤولة عن تنفيذ السياسات العامة للمساعدة ودعم إنشاء الأعمال التجارية، ومن المفترض أن تقدم هذه الوكالات دعماً كبيراً من حيث المساعدة وإضفاء الطابع الرسمي على الأنشطة النسوية.

خاتمة:

من المهم التأكيد على أن المقاولة النسوية تشكل حلقة الوصل في التنمية السوسيو-الاقتصادية المحلية والعالمية، ولهذا السبب من الضروري دمجهن في عملية التنمية المحلية كشركاء أساسيين في الإقلاع التنموي، وذلك من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وكما رأينا في ثنايا هذه الدراسة، فإن أكبر التحديات التي تواجه المرأة الجزائرية التي ترغب في بدء مشروع تجاري وإنشاء مقاولة هو الخوف الاجتماعي بسبب الصورة السلبية للمقاولة النسوية الشائعة في المجتمع الجزائري، فضلا عن شح الموارد المالية المحدودة التي لا تسمح لهن بتوسيع نشاطات المقاولة، ونقص الدعم الاجتماعي المعنوي من المحيطين بهن، بالإضافة إلى السياق الاجتماعي والثقافي الذي لا يشجع بشكل عام على تمكين المرأة في دنيا الأعمال، وللتغلب على هذه القيود لجأت الدولة الجزائرية إلى إنشاء هياكل الدعم

الحكومية وحاضنات الأعمال، فضلاً عن المزايا الضريبية المتاحة، ومحاولة إشراك السلطات المحلية والجمعيات بشكل نشط في تعزيز مقاولة الأعمال النسائية .

وكما تطرقنا في ثنايا هذا البحث، أنه من الصعب جدًا الحصول على إحصائيات حول عدد النساء المقاولات وصاحبات الأعمال في الجزائر، ويأتي هذا في سياق مجتمعي محافظ؛ حيث تؤثر ظروف المرأة الأنثوية والعلاقات الاجتماعية بين الجنسين المتأثرة إلى حد كبير بالثقافة والدين على قدرتها على المناورة في العمل.

وأخيرا فإن تحليل المقاولة النسائية في الجزائر يرتبط ارتباطا وثيقا بتحليل سوق العمل والتوظيف بشكل عام، ومكانة المرأة داخل المجتمع بشكل خاص، وإذا كان العمل يشكل جوهر بناء المجتمع، فهو يشكل عنصرا أساسيا في تعزيز الاستقلال الفردي لفئة النساء، وتشير العديد من الأبحاث في العلوم الاجتماعية في كثير من الأحيان إلى أن تطور المجتمع يُقاس بمدى مشاركة المرأة فيه، وباعتبارها على مفترق طرق بين علم النفس وعلم اجتماع العمل،فإن أسئلة ظهور المرأة في الفضاء الاجتماعي والسياسي والمقاولة النسائية ينبغي أن تطرح في إطار مشكلة التنمية والتحول العام للمجتمع. (Djoher Abderrahmane & Djoher, 2020, p. 1023)بهدف فهم أكثر دقة لكل من عملية تأنيث الأعمال و تطوير المقاولة النسوية في الجزائر.

الاقتراحات والتوصيات: بالارتكاز على معطيات ومؤشرات الدراسة العلمية يمكن التوصل إلى النقاط التالية:

- تطوير البحوث حول المقاولة النسوية كإنشاء شبكات بحثية تهتم خصيصا بهذا المجال؛
- تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل لهذه الفئة وتعزيز قدرات المرأة لتطوير أنشطتهن واختراق أسواق جديدة؛
- تشجيع أنظمة الدعم لتعزيز ظهور المبادرات الاقتصادية النسائية ورصدها.
- التخفيف من حدة ثقافة البريكولاج والبيروقراطية وإزكاء بيئة تنظيمية محفزة للمقاولة النسوية؛
- الاستفادة من التجارب الناجحة العربية والأجنبية لتطوير المقاولة النسوية الجزائرية.

قائمة المراجع:

Aicha, D. (2009/2010). L'Entrepreneuriat Féminin ,Cas de la wilaya D'Oran. (O. M. Mémoire De Magistre en Sciences Commerciales, Éd.) ORAN, Faculté des Sciences Économiques, des Sciences de Gestion et des Sciences Commerciales, ALGERIE: Université d'Oran Es-senia.

al, A. B., & Amel, B. e. (2024). Stratégies de femmes entrepreneures dans les oasis de Ghardaïa en Algérie: s'adapter à un contexte patriarcal et saisir de nouvelles opportunités économiques. Cahiers Agricultures , 33, p. 222.

al, M. –B., & Merad –, B. e. (2018). La Femme et le Travail L'informel en Algérie,. Revue Les Cahiers du POIDEX, , 6 (2), pp. 244-256.

Attar Abdelhafid, B. W., & Attar, A. ,. (2018). L'informel...l'autre face de l'entrepreneuriat féminin en Algérie (Cas du travail à domicile). Revue d'études sur les institutions et le développement , , 4 (1), p. 57.

ATTILA, B. E. (2004). Entrepreneur-mentality, gender and the study of women entrepreneurs. Journal of Organizational Change Management , Volume 17 (Issue 3).

Bekaddour Aicha, L. F. (2021, 01). Femmes entrepreneures et accès aux ressources: Une approche par le réseau personnel. Cas des femmes entrepreneures algériennes. Revue des Sciences Economiques, de Gestion et Sciences Commerciales , 14, (N°: 01), p. 700.

Djoher Abderrahmane, R. I., & Djoher, A. ,. (2020). L'entrepreneuriat Féminin en Algérie: Entre Défis et Contraintes. Al Bashaer Economic Journal , 6 (1), pp. 1023-1034.

Fatima, T. M. (2016). Les Femmes Entrepreneures en Algérie: Savoir, Vouloir et Pouvoir! Marché et Organisation. 02 (26), pp. 2019-240.

Himrane, M. (2017). : La réalité de l'entrepreneuriat féminin: la wilaya d'Alger. Journal Of Financial, Accounting,and Managerial Studies. , 5 (1), pp. 7-19.

joana, m. a. (2019). A Systematic Review of Women's Entrepreneurship and Internationalization Literature. 61 (04), pp. 635-648.

Kaci Amina, A. L., & Kaci, A. A. (2023). L'entrepreneuriat Feminin Informel en Algerie: Cas Des Femmes Entrepreneures de la Willaya de Bejaia. Revue TADAMSA D- UNEGMU , 3 (2), pp. 133-145.

Robert D, ,. H. (2004). Women entrepreneurs in a developing economy. Journal of Management Development , Vol 18 (02), pp. 114-125.

Saliha, Q. R. (s.d.). L'entrepreneuriat Feminin en Algerié :Etude Statistique Sur La Dispersion De L'entrepreneuriat Feminin En Algerie. Revue d'économie et de Statistique Appliquée .

Wahiba, H. (2023, Décembre). Etude de L'entrepreneuriat Féminin à Bejaia : obstacles à la création de l'entreprise et perception des femmes entrepreneures. Les Cahiers du MECAS , 19 (02), pp. 1-16.

Zane Zeibote, D. P., & Zane, ,. Z. (2024). Women in social entrepreneurship: challenges and opportunities in EU and beyond. Journal of Entrepreneurship Education , 07, pp. 111–134.